

Distr.: General  
13 November 2003  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون

البند ١٣٠ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أنشطة

مكتب خدمات الرقابة الداخلية

التحقيق في قيام موظف أقدم في عنصر التعمير التابع لبعثة الأمم المتحدة  
لإدارة المؤقتة في كوسوفو بتحويل مبلغ ٤,٣ مليون دولار عن  
طريق الاحتيال

مذكرة من الأمين العام

١ - عملاً بقراري الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ بـاء المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، و ٢٤٤/٥٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة، للاطلاع، التقرير المرفق الذي وافاه به وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية بشأن التحقيق في قيام موظف أقدم في عنصر التعمير التابع لبعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو بتحويل مبلغ ٤,٣ مليون دولار عن طريق الاحتيال.

٢ - ويحيط الأمين العام علماً بالنتائج التي يتضمنها التقرير ويتفق في الرأي مع ما يقدمه من توصيات. ويحيط الأمين العام علماً أيضاً بأن تدابير يجري اتخاذها أو الشروع في اتخاذها لتصحيح الكثير من القضايا الواردة في هذا التقرير.



## تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التحقيق في قيام موظف أقدم في عنصر التعمير التابع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بتحويل مبلغ ٤,٣ مليون دولار عن طريق الاحتيال

موجز

في أيار/مايو ٢٠٠٢، تلقى مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقريراً يزعم بوقوع تصرفات احتيالية كبيرة انطوت على مبالغ تتجاوز قيمتها ٤,٣ مليون دولار من جانب موظف أقدم في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وهو يو هانز ديتير تروتششر، الذي كان مكلفاً بالعمل في عنصر التعمير بالبعثة الذي يديره الاتحاد الأوروبي. وبعد البدء في التحقيق في هذه المسألة، علم مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن المكتب الأوروبي لمكافحة الغش التابع للمفوضية الأوروبية بدأ أيضاً تحقيقاً في الأمر على أساس شكوى مماثلة. وقام المكتبان بتنسيق مسؤولياتهما المترتبة على التحقيق.

وكشف التحقيق عن أن السيد تروتششر ارتكب العديد من الأفعال الإجرامية التي تضر مالياً بالبعثة: وتؤكد لدى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، والمكتب الأوروبي لمكافحة الغش أنه تسبب في قيام شركة الكهرباء العامة في صربيا بتحويل مبلغ ٤,٣ مليون دولار، مستحق الدفع لشركة كوسوفو للطاقة عن بيع طاقة كهربائية من شبكة الطاقة الخاصة بيوغوسلافيا السابقة، إلى حساب مصرفي خاضع لتصرفه في جبل طارق. وبعد اكتشاف ضياع الأموال، قام السيد تروتششر بتحويل الأموال المتبقية إلى حسابه الخارجي في بليز لكي يتفادى إمكانية استرداد هذه الأموال.

وتؤكد أيضاً لدى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن السيد تروتششر حصل بصورة غير قانونية على مبلغ آخر قدره ٢٢٠.٠٠٠ يورو من أموال البعثة عن طريق تقديم فواتير مزورة. وبالإضافة إلى ذلك، كشف التحقيق عن أنه استخدم بالغش لقباً أكاديمياً وقدم معلومات كاذبة بشأن إنجازاته الأكاديمية والمهنية والشخصية عند تعيينه. غير أن إدارة عنصر التعمير بالبعثة عينت السيد تروتششر بدون التحقق من مؤهلاته.

وفي تموز/يوليه ٢٠٠٢، أحيلت القضية إلى السلطات في ألمانيا، البلد الذي يحمل السيد تروتششر جنسيته. وحوكم وأدين بتهم "خيانة الأمانة"، و "التزوير"، و "إساءة استخدام لقب أكاديمي"، وصدر الحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات وستة أشهر.

وأدى التحقيق إلى استرداد معظم الأموال التي حصل عليها السيد تروتششر بصورة غير قانونية. ورغم أن السيد تروتششر أنفق جانبا من الأموال على شراء سلع كمالية باهظة الثمن، وخسر جانبا آخر في سوق الأوراق المالية، فقد استردت البعثة بالكامل المبلغ الذي فقدته بالقيمة الدولارية نتيجة لارتفاع سعر اليورو مقابل دولا الولايات المتحدة، وأعيد المبلغ إلى الحساب الخاص بالبعثة في البنك التجاري (كوميرتزينك) في فرانكفورت، بألمانيا.

## أولا - مقدمة

١ - في أيار/مايو ٢٠٠٢، تلقت شعبة التحقيقات في مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقريرا يزعم بأن يو هانز ديتر تروتششر، وهو موظف أقدم في عنصر التعمير بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، حصل بصورة غير قانونية من شركة كوسوفو للطاقة (ويرمز لها بالحروف اللاتينية KEK، وهو الاسم المختصر الشائع الاستخدام باللغتين الألبانية والصربية)، على أموال تبلغ في مجموعها ٣٩٢ ٢٨٧ ٤ دولارا عن طريق أحد عملاء هذه الشركة في صفقة تنطوي على الادعاء بقيام الشركة ببيع كميات فائضة من الطاقة الكهربائية. وفي إثر شروع مكتب خدمات المراقبة الداخلية بالتحقيق في الأمر، أبلغ المحققون التابعون للمكتب بأن المكتب الأوروبي لمكافحة الغش التابع للمفوضية الأوروبية في بروكسل بدأ أيضا تحقيقا في الأمر. وأثبت المكتب الأوروبي لمكافحة الغش ولايته القانونية في هذه المسألة على أساس اعتبار أن مهمة التعمير المنوطة بالبعثة، بما في ذلك جوانب هامة من عمليات تمويلها وإدارتها، يقوم بتنفيذها الاتحاد الأوروبي، تحت المسؤولية العامة للأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام. أما الولاية القانونية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في هذه المسألة فهي تقوم على الأحكام المتعلقة باختصاصات المكتب<sup>(١)</sup>. وأقام المسؤولون التابعون للمكتب في المقر اتصالا مع ممثلي المكتب الأوروبي لمكافحة الغش في بروكسل. وبعد ذلك، واصل المحققون التابعون للمكتبين اتصالاتهم بصورة وثيقة، ونسق المكتبان مسؤولياتهما وأنشطتهما المتعلقة بالتحقيق التي تلت ذلك.

٢ - في غضون التحقيق، تلقى المكتب تقارير إضافية وكون قرائن ظاهرة تبين أن السيد تروتششر ربما يكون قد ارتكب أفعالا أخرى تنطوي على سلوك إجرامي ومخالفات إدارية، منها على سبيل المثال العديد من عمليات الغش في المطالبات المتعلقة بتكاليف السفر. ويتابع مكتب خدمات الرقابة الداخلية هذه الأمور بصورة مستقلة، ومن المتوقع أن ينتهي منها قريبا. وسيقدم تقرير عن هذه الأمور إلى مديري البرامج المعنيين، مشفوع بتوصيات باتخاذ تدابير علاجية، وفقا للأحكام التي تتضمنها ولاية المكتب.

## ثانيا - معلومات أساسية

**عمل السيد تروتششر لدى بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو**

٣ - في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، عين السيد تروتششر في البعثة لأول مرة، وكلف بالعمل في إدارة المرافق العامة، وهي إدارة تابعة للعنصر الرابع (التعمير) الذي يتولاه الاتحاد الأوروبي، وتم إنشاؤها في إطار الهيكل الإداري المؤقت المشترك في كوسوفو. وبعد ذلك بوقت قصير، واستنادا إلى المؤهلات الأكاديمية والخبرة العملية التي ادعى، شفويا وفي سيرته

الشخصية، أنه يتمتع بها، تم تعيينه في الوظيفة الدولية للرئيس المشارك لإدارة المرافق العامة ورئيس مجلس الإشراف على شركة الطاقة في كوسوفو.

٤ - ويعمل عنصر التعمير التابع للبعثة تحت سلطة الممثل الخاص للأمين العام، ويديره الاتحاد الأوروبي. واستناداً إلى ذلك، فقد حصل السيد تروتشيلر من الاتحاد الأوروبي على كتاب تعيينه الذي يسرته ومولته، لصالح البعثة، الوكالة الأوروبية للتعمير.

#### هيئات توليد الطاقة في المنطقة

٥ - تعتبر شركة الطاقة في كوسوفو "مؤسسة مملوكة للمجتمع" تم إنشاؤها بموجب قوانين يوغوسلافيا السابقة وتديرها وكالة كوسوفو الاستثمارية بموجب سلطة قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وهي شركة المرافق العامة المنوط بها توليد وإمداد الطاقة الكهربائية في كوسوفو. ويوجد مكتب الشركة الرئيسي في بريشتينا، بكوسوفو. والشركة المناظرة لها في صربيا هي شركة الكهرباء الصربية التي يوجد مكتبها الرئيسي في بلغراد.

#### شبكة الطاقة في إقليم يوغوسلافيا السابقة واحتياجات شركة كوسوفو للطاقة من الكهرباء

٦ - تؤكد لدى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن كوسوفو هي جزء من شبكة واسعة النطاق لتحويل الطاقة داخل الحدود الجغرافية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السابقة. وقد صممت هذه الشبكة قبل اندلاع الحرب في كوسوفو عام ١٩٩٩. ويجوز اليوم لأي دولة تقع داخل حدود الشبكة أن تحول فائض طاقتها الكهربائية، إذا ارتأت ذلك، عن طريق هذه الشبكة إلى دولة أخرى تكون في حاجة إلى طاقة كهربائية إضافية.

٧ - ومنذ انتهاء الحرب في كوسوفو عام ١٩٩٩، واجهت كوسوفو بصورة متكررة حالات نقص في الطاقة الكهربائية. ولهذا السبب، وعلى أساس اتفاق مع الاتحاد الأوروبي، قامت شركة كوسوفو للطاقة أحياناً بشراء الطاقة الكهربائية من دول أعضاء، من بينها بلغاريا، في حين يقوم الاتحاد الأوروبي بسداد ثمن هذه المشتريات من الطاقة الكهربائية للدولة البائعة. وهذه الطاقة الكهربائية يتم تحويلها بعد ذلك، عن طريق شبكة الطاقة التابعة ليوغوسلافيا السابقة، إلى الجهة المقصودة، كوسوفو.

## ثالثاً - التحقيقات

مشتريات شركة كوسوفو للطاقة من الكهرباء في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠٠١

٨ - خلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن بلغاريا أمدت، في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠٠١، شركة كوسوفو للطاقة بمقداره ١٣٣ جيجاواط في الساعة من الكهرباء. وعملاً بالاتفاق المبرم لمساعدة الشركة في تلبية طلباتها من الكهرباء، دفع الاتحاد الأوروبي إلى بلغاريا ثمن الكهرباء المشتراة. غير أن ناتج محطتي توليد الطاقة التابعتين لشركة كوسوفو للطاقة كان أعلى خلال تلك الفترة الزمنية من التوقعات السابقة لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو. وأفادت شركة كوسوفو للطاقة بأن الكهرباء التي اشترت لصالحها من بلغاريا فاقت، فيما يبدو، الاحتياجات المحلية<sup>(٧)</sup>. وحولت الشركة وجهة ١٣٣ جيجاواط في الساعة من الكهرباء التي أمدتها بها بلغاريا إلى شبكة البلقان بغية بيعها لأي دولة تواجه نقصاً في الطاقة. ثم اشترت شركة كهرباء صربيا الكهرباء المطروحة للبيع ووافقت على دفع سعر السوق، وهو ٤,٣ مليون دولار، إلى شركة كوسوفو للطاقة.

### إدارة شركة كوسوفو للطاقة وعملاتها

٩ - تؤكد لدى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن السيد تروتشيلر، بوصفه رئيس المجلس الإشرافي التابع لشركة كوسوفو للطاقة، كان مكلفاً عموماً بالمسؤوليات المتعلقة بالإشراف والسياسة العامة، وليس المشاركة في الأنشطة الإدارية والمسؤوليات التنفيذية، خلال الفترة الحرجة الممتدة من كانون الثاني/يناير حتى آذار/مارس ٢٠٠١. غير أن المحققين التابعين للمكتب حصلوا على شهادة مفادها أن الشركة سمحت، بعلم مسؤولين إداريين كبار في عنصر التعمير التابع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بنشوء نظام جديد لأسباب سياسية. فقد أبلغ عدة مسؤولين تنفيذيين المكتب بأن شركة كهرباء صربيا، وهي شركة للمرافق العامة في صربيا تشرف الدولة على إدارتها، رفضت التعامل مع شركة كوسوفو للطاقة بصورة مباشرة. غير أن شركة كهرباء صربيا أفادت بأنها على استعداد للتعامل مؤقتاً مع ممثل عن الأمم المتحدة، التي تقوم بإدارة كوسوفو - وهي المسؤولة في نهاية المطاف عن المرافق العامة مثل شركة كوسوفو للطاقة. ولذلك، عينت إدارة العنصر الرابع التابع للبعثة السيد تروتشيلر كهمزة وصل مع شركة كهرباء صربيا، للاعتناء بمسائل من بينها تحضير الفواتير وتسديدها.

## ألف - دراسات الحالة

### الحالة الأولى

١ - قيام السيد تروتشلر بتحويل وجهة الأموال التي دفعتها شركة كهرباء صربيا

١٠ - نما إلى علم محققي مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن موظفين من شركة كوسوفو للطاقة اكتشفوا بأن الشركة لم تتلق خلال أيار/مايو أو حزيران/يونيه ٢٠٠١ أية مبالغ لتسديد ثلاث فواتير متعلقة ببيع ١٣٣ جيجاواط في الساعة من الكهرباء. وتشير أدلة مستندية إلى أن الإجراءات التي اتخذت لتحصيل الأموال تعرقلت بسبب التشويش عليها من قبل أحد كبار الموظفين. وثبت من خلال تسوية الحسابات في نهاية سنة ٢٠٠١، التي تمت بإشراف المدير المالي لشركة كوسوفو للطاقة، عدم تسديد الفواتير الثلاث التي أصدرتها هذه الشركة مقابل بيعها الكهرباء إلى شركة كهرباء صربيا. واستعرض محققو المكتب المستندات ذات الصلة وخلصوا إلى أن شركة كوسوفو للطاقة أصدرت بالفعل ثلاث فواتير مستقلة بما قيمته ٤,٣ مليون دولار إلى شركة كهرباء صربيا، مقابل مبيعات الكهرباء في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠٠١.

### ٢ - قيام شركة كهرباء صربيا بتحويل الأموال إلى جبل طارق

١١ - بعد اكتشاف عدم وصول مبالغ من شركة كهرباء صربيا سدادا للفواتير، وجهت إليها شركة كوسوفو للطاقة طلبا آخر لدفع مبلغ ٤,٣ مليون دولار. غير أن شركة كهرباء صربيا أبلغت شركة كوسوفو بأنها قد سددت المبالغ الواردة في الفواتير، وأضافت أنه وفقا لتعليمات تلقتها من تلك الشركة، فقد دُفع المبلغ إلى شركة تحمل اسم KEC Ltd، وكان عنوانها، حسب ما قيل، مطابقا لعنوان شركة كوسوفو للطاقة في بريشتينا. وقدمت شركة كهرباء صربيا مستندات إلى شركة كوسوفو تؤكد لما زعمت به. وحلل مكتب خدمات الرقابة الداخلية هذه المستندات ولاحظ أن الفواتير المعنية لم تشر إلى شركة كوسوفو للطاقة، بل إلى شركة KEC Ltd، وهو مختصر مطابق من حيث الصوت ومماثل من حيث الإملاء لمختصر KEK (شركة كوسوفو للطاقة). وعلاوة على ذلك، لاحظ المكتب أنه رغم التباين بين المبالغ الفردية الواردة في فواتير شركة KEC Ltd بالدولار، والمبالغ الواردة في الفواتير الأصلية الحقيقية التي أصدرتها شركة كوسوفو، فإن المبلغ الإجمالي مطابق تماما للمبلغ الذي تدين به شركة كهرباء صربيا لشركة كوسوفو. غير أن الفواتير التي أصدرتها شركة KEC Ltd تشير إلى أن حسابا مصرفيا في جبل طارق مفتوح باسم KEC Ltd، وليس الحساب الموحد لكوسوفو الذي تستخدمه شركة كوسوفو للطاقة، هو الجهة المستفيدة.

١٢ - وأجرى المكتب الأوروبي لمكافحة الغش تحقيقات بشأن التحويلات المالية إلى جبل طارق فكتشف أن مبلغ ٤,٣ مليون دولار قد حول من شركة كهرباء صربيا إلى فرع مصرف جيسك بجبل طارق. وأودع في حساب مفتوح في جبل طارق بدولارات الولايات المتحدة، باسم K Energy & Commodity Trading Ltd، أو KEC Ltd، وهي شركة مرخص لها "الاتجار بالطاقة الكهربائية وغيرها من مصادر الطاقة، فضلا عن (مختلف أنواع) السلع الأساسية".

### ٣ - شركة السيد تروتشيلر وحساباته المصرفية

١٣ - كشفت التحقيقات التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية والمكتب الأوروبي لمكافحة الغش أنه أثناء عمل السيد تروتشيلر كموظف في العنصر الرابع (التعمير) لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو - الاتحاد الأوروبي، قام بتأسيس وإنشاء ما لا يقل عن أربع شركات في جبل طارق وفتح حسابات مصرفية لكل منها. ومن بين تلك الشركات شركة KEC Ltd، التي تأسست كشركة في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١، والمستفيدة من المبلغ الذي دفعته شركة كهرباء صربيا. وتبين لمكتب خدمات الرقابة الداخلية أن شركة اسمها Fiduciary Management Ltd، مملوكة لشخص يقيم بصورة دائمة في جبل طارق، تقوم رسميا باسم السيد تروتشيلر، بإدارة جميع الشركات المعنية في جبل طارق باعتبارها تحت الوصاية. غير أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية والمكتب الأوروبي لمكافحة الغش أثبتا أن الغرض من هذه الوصاية على شركات السيد تروتشيلر هو استخدامها كواجهة فقط، وأن السيد تروتشيلر قد احتفظ لنفسه في الواقع بسلطات توكيل مطلقة على تلك الشركات جميعها، بما في ذلك حساباتها المصرفية. كما أنه عُيّن بوصفه المستفيد المالي الوحيد منها. ويلاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هذه الاستراتيجية شائعة في إدارة الشركات الصورية.

### ٤ - محاولات السيد تروتشيلر تأمين الأموال

١٤ - أبلغ مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأنه نما إلى علم السيد تروتشيلر ما سيجري من تحقيقات بشأن الأموال المفقودة. ونتيجة لذلك، عمد إلى التحويل البرقي للأموال المتبقية في حساباته بجبل طارق إلى حساب بأحد المصارف الخارجية في بليز، ففتح حسابا باسم شركة تدعى Northern Star Ltd. وأثبت مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بالبيئة الظرفية، أن السيد تروتشيلر هو مالك شركة Northern Star Ltd في بليز. بيد أن مصرف جيسك وفق في عرقلة تحويل الأموال إلى بليز بحيث أعيدت إلى جبل طارق في غضون أسبوع واحد. ولحماية مصالح شركة كوسوفو للطاقة، استعان المكتب الأوروبي لمكافحة الغش بخدمات مكتب



محاماة خاص في جبل طارق سعى إلى استصدار أمر قضائي بتجميد حسابات جبل طارق، وتحقق له ذلك في مطلع شهر أيار/مايو ٢٠٠٢.

#### ٥ - "عمولة الإبراء بالتراضي" التي قبضها السيد تروتششر

١٥ - لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن جشع السيد تروتششر وكذلك حالته المالية الحرجة بلغا به أنه قيد على حساب شركة KEC Ltd، التي يملكها هو نفسه، "عمولة إبراء بالتراضي" تبلغ ١,٧ في المائة، أي حوالي ٦٤ ٠٠٠ يورو، لصالح شركة TA U Inter-national، وهي شركة أخرى في ملكيته وتحت سيطرته. وحصل المكتب على معلومات تبين أن السيد تروتششر قد اضطر إلى الشروع في إجراءات إعلان إفلاس هذه الشركة، التي تأسست بصفتها تلك في مدينة إيسن بألمانيا. غير أنه احتفظ بحساب مصرفي مفتوح باسم TAU International في بازل بسويسرا، أودع فيه عمولة الإبراء بالتراضي.

#### ٦ - هل ساهم موظفو شركة كوسوفو للطاقة أو موظفو بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تصرفات السيد تروتششر؟

١٦ - بحث مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأسباب المحتملة لعدم تصرف شركة كوسوفو للطاقة بقدر أكبر من الحزم في سعيها إلى سداد المبلغ المستحق على شركة كهرباء صربيا وهو ٤,٣ مليون دولار. وبينت المستندات التي استعرضها المكتب أن عددا من موظفي شركة كوسوفو للطاقة كانوا، في منتصف عام ٢٠٠١، يعلمون بأن شركة كهرباء صربيا إما أنها لا تزال متخلفة عن سداد المبلغ المستحق عليها لشركة كوسوفو أو أن تسديدها للمبلغ تم دون تقديم بيان عنه. وذهب بعض موظفي شركة كوسوفو إلى الاعتقاد بأن هذا المبلغ قد سُدد بصورة استثنائية عن طريق السلطة المالية المركزية التابعة للبعثة - مستندين صراحة إلى وجود تواطؤ بين السيد تروتششر، الذي كان يعمل رئيسا للمجلس الإشرافي لشركة كوسوفو للطاقة، ورئيس مجلس إدارة شركة كوسوفو للطاقة.

١٧ - ولاحظ المكتب أن السيد تروتششر قام بتحويل برقي من حسابه في جبل طارق إلى حسابه في بليز يوم ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وهو اليوم نفسه الذي أعد فيه الرئيس الجديد للمجلس الإشرافي للشركة رسالة لتوجيهها إلى السيد تروتششر لمطالبته برد الأموال المفقودة التي تقدر بمبلغ ٤,٣ مليون دولار. وكشفت المقابلات التي أجراها المكتب أن نائب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنصر الرابع (التعمير) قد طلب إلى الموظف الذي خلف ذلك الموظف الأقدم، وكان حينئذ رئيسا للمجلس الإشرافي للشركة، أن يبعث برسالة من هذا القبيل، عندما علم بأمر الأموال المفقودة. وبحث المكتب في وقت لاحق في احتمال كون

هذه الرسالة تنبئها أرسل عن قصد أو عن غير قصد إلى السيد تروتشيلر، جعله يسعى إلى حفظ أمواله، التي حصل عليها بالغش، بتحويلها إلى الخارج.

١٨ - وكشف التحليل الذي أجراه المكتب بشأن المستندات المصرفية أيضا أن السيد تروتشيلر قد حوّل مبلغا قدره ٢٠٠ ٠٠٠ دولار من حسابه بشركة "KEC Ltd" في جبل طارق عن طريق شركة "KT Systems Ltd" وهي شركة أخرى أنشأها في جبل طارق، إلى مصرف نوبا سكوتيا في أونتاريو بكندا، لحساب يحسبه خلفه باعتباره رئيسا للمجلس الإشرافي لشركة كوسوفو للطاقة، وهو مواطن كندي وزميل في عنصر التعمير التابع للبعثة ("الخلف"). وفي مقابلة أجرتها شعبة التحقيقات/مكتب خدمات الرقابة الداخلية مع السيد تروتشيلر، خلال فترة اعتقاله في ألمانيا، ادعى السيد تروتشيلر أنه قد دفع لخلفه في شهر آذار/مارس ٢٠٠٢ مبلغا قدره ٢٠٠ ٠٠٠ دولار كاستثمار يتعلق بالحياة الوظيفية لابنة خلفه هذا في مجال الغناء، واستنادا إلى اتفاق تم بينهما يعود إلى صيف عام ٢٠٠١. أما الخلف الذي استقال منذئذ من البعثة، فيمثله مستشار قانوني، ولم يشارك في أي مقابلة مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية. لكن نائب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنصر الرابع (التعمير) أبلغ المكتب بأن الخلف قد أخطره في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ بأنه قد استلم من الموظف الأقدم مبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار في شهر آذار/مارس ٢٠٠٢، على ما يعتقد، وأن الأموال لم تكن "مشوبة بالفساد". وأكد المكتب أن الخلف كان يعلم حينئذ بقيام المكتب الأوروبي لمكافحة الغش بإجراء تحقيق مستقل في مطالبات السفر الاحتياكي المزعوم التي قدمها الموظف الأقدم.

١٩ - ولاحظ المكتب، مع الأسف، أن رئيس مجلس إدارة الشركة حينئذ الذي كان بمقدوره إلقاء الضوء على هذه المسألة، قد توفي في الفترة الفاصلة بين وقوع الأحداث وشروع المكتب في إجراء التحقيق.

٢٠ - وبحث المكتب فيما إذا كان السيد تروتشيلر قد دفع المبلغ لخلفه مقابل المساعدة أو التغاضي أو السكوت من جانبه. وفي هذا السياق، بحث المكتب الاعتبارات التالية:

(أ) أولا، لاحظ المكتب أن الرواية التي قدمها السيد تروتشيلر تفيد أن الاتفاق بينه وبين خلفه لدعم ابنته في حياتها الغنائية تم حسب زعمه في صيف عام ٢٠٠١. لكن السيد تروتشيلر تعذر عليه أن يوضح سبب تأخره حتى شهر آذار/مارس ٢٠٠٢، أي تسعة أشهر، لدفع مبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار لخلفه. مع العلم أنه كان يحوز مبلغا قدره ٤,٣ مليون دولار من الأموال الحرام في حسابه بجبل طارق في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ حينما قامت شركة كهرباء صربيا بإرسال الحوالات؛

(ب) ثانياً، قَبِلَ الخلف المال بمجرد دفعه إليه رغم احتمال معرفته حينئذ بأن السيد تروتشлер قد وضع يده بطريقة غير مشروعة على مبلغ قدره ٤,٣ مليون دولار. وهذا ينعكس في الحوادث التي جرت بينه وبين نائب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالتعمير الذي أكد له بأن الأموال التي تلقاها لم تكن "مشوبة بالفساد". ويلاحظ المكتب أن مثل هذا التأكيد لا يمكن أن يكون له أي معنى إلا إذا كانت هناك أيضاً أموال "مشوبة بالفساد"؛

(ج) وأخيراً، وجّه الخلف في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ رسالة إلى الموظف الأقدم ليطلب إليه رد مبلغ ٤,٣ مليون دولار. وفي اليوم نفسه، وكنتيجة طبيعية، سعى السيد تروتشлер إلى تأمين أمواله في الخارج بتحويلها إلى بليز.

٢١ - ونظر المكتب في عناصر الإثبات الظرفية هذه بالتفصيل. ونلاحظ أن الأدلة المتوفرة في الوقت الحاضر ليست على قدر من القوة بما يكفي لتبيان أن المبلغ الذي دفعه السيد تروتشлер لخلفه في المجلس الإشرافي لشركة كوسوفو للطاقة كان مقابل تنبيهه بأي تحقيق ينشأ أو إخفاقه في اتخاذ إجراء بشأن الأموال المفقودة. ويدرك المكتب بأنه لا بد عموماً من إيجاد دليل يثبت أن ثمة صلة أو علاقة سببية بينهما لتقديم دعوى جنائية ضد خلف السيد تروتشлер. وتعكف البعثة والمكتب الأوروبي لمكافحة الغش، بمساعدة مكتب خدمات الرقابة الداخلية والمحامي الخارجي المعين في كندا، على بحث الخيارات القانونية، بما في ذلك الإجراءات المدنية والجنائية. وقد أذنت إدارة عنصر التعمير التابع للبعثة بتخصيص مبلغ ٥ ٠٠٠ يورو كأتعاب قانونية لهذا الغرض. ولم توفق الجهود المبذولة لكفالة استرداد المبلغ بالكامل بتعاون طوعي من الخلف.

#### ٧ - استرداد الأصول

٢٢ - نتيجة لما اتخذ من إجراءات قانونية، استردت البعثة المبلغ الأصلي وقدره ٤,٣ مليون دولار. وقد حولها السيد تروتشлер أثناء معاملاته إلى اليورو، الذي زادت قيمته قياساً إلى دولار الولايات المتحدة، وهو ما كان لصالح البعثة. غير أنه ينبغي الإشارة إلى أن البعثة كانت، لو لم يقع هذا التصرف الإجرامي من جانب السيد تروتشлер، ستودع الأموال في حسابات كوسوفو في فرانكفورت بألمانيا. وهو تصرف سيسفر عن زيادة ملحوظة في قيمتها إزاء دولار الولايات المتحدة. أما فيما يتعلق بخلف السيد تروتشлер وقبوله مبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار، فإن مكتب خدمات الرقابة الداخلية والمكتب الأوروبي لمكافحة الغش لا يزالان يلتمسان من الخلف رد هذه الأموال بفوائد مناسبة. غير أن المكتب بُلِّغَ برسالة

وردت إليه من محامي الخلف بأنه لم يبق من المبلغ سوى ٨٠.٠٠٠ دولار. وعليه، لم يبت بعد بصورة نهائية في هذا الموضوع.

## الحالة الثانية

### ١ - قيام موظف أقدم بتقديم فاتورتين مزورتين

٢٣ - أكد التحقيق أيضا أن السيد تروتشler قد حصل بطريقة غير مشروعة على مبلغ إضافي قدره ٢٢٠.٠٠٠ يورو من أموال شركة كوسوفو للطاقة عن طريق تقديم فاتورتين مزورتين. وزعم أن هاتين الفاتورتين مقدمتين إلى البعثة من شركتين معنيتين بالطاقة هما الشركة الاسكتلندية للطاقة الكهربائية (Scottish Hydro Electric) وشركة سيمتر (Siemens). وأفاد التحقيق أن السيد تروتشler أعطى في كلتا الحالتين تعليمات شفوية لمروؤسيه في شركة كوسوفو للطاقة وفي إدارة المرافق العامة بدفع الفاتورتين. وحقق المكتب في الفاتورتين ولاحظ أنهما لا تتضمنان أي رقم من أرقام الحسابات المصرفية أو أي رموز للتوجيه أو رموز تتعلق بجمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية بين المصارف على مستوى العالم. بل لاحظ المكتب أن السيد تروتشler قد أبلغ مروؤسيه بأن الحساب الذي ينبغي أن ترسل إليه الأموال هو حساب شركة أخرى أنشأها في جبل طارق باسم H3R.

٢٤ - وأجرى المكتب تحليلا بشأن الفاتورتين ولاحظ أن فاتورة سيمتر بمبلغ ٩٠.٠٠٠ يورو تنطوي على وجوه شبه بادية للعيان من حيث طباعتها وشكلها مقارنة بالفواتير المزورة التي بعث بها السيد تروتشler إلى شركة كهرباء صربيا. واتصل المكتب بشركة سيمتر فأكدت له أنها لم تبعث أي فاتورة من النوع الذي استخدمه السيد تروتشler إلى شركة كوسوفو للطاقة. وقد اعترف السيد تروتشler خلال مقابلة أجراها معه المكتب بأن الفاتورة كانت مزورة.

٢٥ - وفيما يتعلق بالفاتورة الأخرى، التي زعم بورودها من الشركة الاسكتلندية للطاقة الكهربائية بمبلغ ٣٦.٠٠٠ جنيه استرليني، فإن الأسلوب الذي اتبعه السيد تروتشler كان مختلفا فيما يبدو. وأكد المكتب أنه ليس هناك أي دليل يثبت وجود علاقة تعاقدية بين هذه الشركة والبعثة أو وجود أي مطالبة أخرى بهذه الأموال. غير أن المكتب لم يتمكن من الجزم بأن السيد تروتشler هو الذي حرر الفاتورة.

٢٦ - وتشير الأدلة إلى أن السيد تروتشler واجه اعتراضا من شخص ثالث في البعثة طالبه بإعادة الأموال من حسابه في جبل طارق إلى الحساب المصرفي لشركة كوسوفو للطاقة وهو ما فعله. وتأكد لدى المكتب أن السيد تروتشler بدأ في وقت لاحق تحويل الأموال إلى حساب أحد فروع الشركة الاسكتلندية للطاقة الكهربائية هو Southern Energy/Southern

Power رغم أن هذا الفرع لم يبرم أي عقد مع البعثة. وهكذا، أخرج السيد تروتششر الأموال بصورة دائمة من عهدة شركة كوسوفو للطاقة دون الاستناد إلى أي أساس.

٢٧ - وتيقن المكتب من أن ثمة ظرفاً آخر زاد من خسائر الشركة للأصول المالية. فقد تم تحويل المبلغ موضع النزاع أي المبلغ المقدر بقيمة ٣٦ ٠٠٠ جنيه استرليني والمقيد في الفاتورة المزعومة إلى المارك الألماني بهدف تحويل الحوالة المالية إلى حساب الشركة الاسكتلندية للطاقة الكهربائية. غير أن مقابل هذا المبلغ بالمارك الألماني، أي ١٣٠ ٠٠٠ مارك ألماني، قد حسب على أنه ١٣٠ ٠٠٠ يورو، وهو مبلغ يمثل ضعف المبلغ المزعوم استحقاقه للشركة الاسكتلندية للطاقة الكهربائية.

## ٢ - استرداد الأصول

٢٨ - فيما بات المبلغ المحول إلى حساب السيد تروتششر في إطار فاتورة شركة سيمتر وقدره ٩٠ ٠٠٠ دولار في عهدة مكتب خدمات الرقابة الداخلية والمكتب الأوروبي لمكافحة الغش، لم يتخذ بعد أي إجراء مدني لاسترداد الأموال المفقودة البالغة ١٣٠ ٠٠٠ يورو المدفوعة لفرع الشركة الاسكتلندية للطاقة الكهربائية. وقد أدرجت توصية بهذا الخصوص في نهاية هذا التقرير.

## الحالة الثالثة

### ١ - الغش الذي انطوى عليه استخدام السيد تروتششر لدى تعيينه من قبل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

٢٩ - كجزء من التحقيق الذي يقوم به مكتب خدمات الرقابة الداخلية في أساليب عمل السيد تروتششر، ولغرض إعداد هذا التقرير، قام المحققون التابعون للمكتب بفحص المعلومات الأساسية المتعلقة به ودراسة ظروف تعيينه. وتؤكد لدى المكتب أن السيد تروتششر لكي يمكن النظر في تعيينه في عنصر التعمير التابع للبعثة، قدم مستنداً زعم بأنه يمثل سيرته الشخصية بشكل دقيق. وطبقاً لهذا المستند، فإن السيد تروتششر الذي كان يبلغ من العمر ٣٣ عاماً وقت استخدامه، ادعى أن لديه أكثر من ١٠ سنوات من الخبرة العملية في مجال المياه وإدارة مياه الفضلات، في بيئات دولية. وعلاوة على ذلك، فقد ذكر أنه واصل بنجاح دورات دراسية في ثلاثة جامعات مختلفة - في فلوريدا وبوسطن في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي آخن، في ألمانيا، وأكد أيضاً أنه أتم بنجاح دورة دراسية للحصول على درجة الدكتوراة. وبالإضافة إلى ذلك ادعى السيد تروتششر في مستندات الطلب المقدم منه، أنه باعتباره "رئيساً" لإحدى شركاته، وهي شركة "TAU International" في ألمانيا، يعمل

لديه ١٦٠ مهندساً. وقد تأكد المحققون التابعون لمكتب خدمات الرقابة الداخلية من أن جميع مزاعمه كانت زائفة تماماً وأن شركته "TAU International" قد أشهت إفلاسها في الواقع بموجب القوانين الألمانية ذات الصلة وقت استخدامه.

## رابعاً - الخلاصة

### تحويل مبلغ ٤,٣ مليون دولار، وخيانة الأمانة فيما يتعلق بهذا التحويل

٣٠ - كشف التحقيق عن أن السيد تروتشيلر أساء استخدام السلطة التي منحتها له الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وشركة كوسوفو للطاقة، وأخلّ بواجباته المتمثلة في صون ممتلكات هذه الشركة ومصالحها المالية. ويمثل هذا العمل مخالفة جنائية سواء في كوسوفو أو في ألمانيا، حيث يستوجب العقوبة باعتباره "خيانة للأمانة"، كما أنه يمثل مخالفة جنائية حسب القواعد القانونية عملاً بالفقرة ٢٦٦ من قانون العقوبات الألماني. فقد تصرف السيد تروتشيلر عمداً ليلحق الضرر بشركة كوسوفو للطاقة وأحدث ذلك الضرر فعلاً، مسبباً خسارة مالية تبلغ ٤,٣ مليون دولار، وسعى دون أن يحالفه الحظ إلى تجنب استردادها. وتصرّف السيد تروتشيلر أيضاً بطريقة تؤدي إلى تفاقم الوضع وفقاً للفقرة ٢٦٦ من قانون العقوبات الألماني بأن تسبب في خسارة أصول كبيرة وأساء استخدام سلطته كموظف عام.

### خيانة الأمانة وتحويل فواتير مزورة بمبلغ ٢٢٠.٠٠٠ دولار

٣١ - ارتكب السيد تروتشيلر أفعالاً تشكّل خيانة للأمانة عن طريق إصدار فاتورتين مزورتين حيث اقتضى أن يكون الدفع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في حساب مصرفي يخصه هو. ومن ثم تسبب في خسارة لأصول شركة كوسوفو للطاقة تبلغ ٢٢٠.٠٠٠ دولار. وفي حالة فاتورة "سيمنز" استخدم السيد تروتشيلر أيضاً فاتورة يعلم أنها مزورة (الفقرة ٢٦٧ من قانون العقوبات الألماني).

### الغش في استخدام لقب أكاديمي

٣٢ - استخدم السيد تروتشيلر لقب "دكتور" لكي يتم تعيينه في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بالرغم من أنه لم ينل حق استخدام هذا اللقب. وهذا العمل يعتبر غير قانوني في ألمانيا حسب القانون المحدد للجنح الذي يعاقب على مثل هذا العمل (الفقرة ١٣٢ أ) من قانون العقوبات الألماني).

### محاكمة السيد تروتشيلر وإدانته

٣٣ - أصدرت المحكمة المختصة في بوخوم، بألمانيا أمرا بإلقاء القبض على السيد تروتشيلر. وينص القانون الجنائي الألماني على أنه يجوز ملاحقة المواطن الألماني قانونيا عن أفعال ارتكبتها في الخارج إذا كانت تشكّل مخالفات جنائية حسب الاختصاص الأجنبي وفي ألمانيا، على السواء (الفقرة ٧ من قانون العقوبات الألماني). وعلى إثر المحاكمة، وبعد أن قدّم مكتب المدعي العام الأدلة، إلى محكمة بوخوم، والتي شملت شهادة أدلى بها كبير محققي مكتب خدمات الرقابة الداخلية، خلصت المحكمة إلى أنه مذنب بالنسبة للتهمة الموجهة إليه والمذكورة أعلاه. وحُكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات وستة أشهر ولا يزال الآن رهن الاحتجاز.

### عدم التمكن بصورة منهجية من كشف الخداع والغش عند التعيين

٣٤ - تبين الظروف المحيطة بتعيين السيد تروتشيلر أنه كان يمكن الحيلولة دون وقوع ذلك. وبالرغم من أنه من طبيعة المدّلسين اللجوء إلى استخدام الأكاذيب والخداع، ففي هذه الحالة لم تتخذ أي خطوة من الخطوات المعيارية المعروفة في عمليات التعيين. ولو أن هذه الخطوات اتبعت، لكان من المنطقي الاستنتاج بأنه كان سيتم اقتضاح أكاذيب السيد تروتشيلر عن إنجازاته الشخصية والمهنية. وحسبما جرت الإشارة إليه، فقد تبين زيف جميع ادعاءات السيد تروتشيلر الواردة في سيرته الشخصية، تقريبا. إلا أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية لم يتبين أي محاولة من جانب عنصر التعمير التابع للبعثة، للحصول على معلومات تتعلق حتى بإحدى الجهات التي يمكن الرجوع إليها سواء من الأشخاص أو الجهات الأكاديمية أو المهنية، التي أوردها السيد تروتشيلر. والواقع أن الموظف الإداري أقرّ بهذا الضعف. وقد اتصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالمؤسسات الأكاديمية ذات الصلة وتأكّد على وجه السرعة من أن السيد تروتشيلر لم يواصل بنجاح أي دراسات أو يحصل على أي درجة من الجامعات التي ذكرها، بما في ذلك درجة الدكتوراة. وعلاوة على ذلك لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه كان يفترق إلى ما يسمى "المؤهلات الأساسية" لتعيينه في مجالات إمدادات المياه وتصريف النفايات وإدارة الفضلات. ومع ذلك لم يتمكن عنصر التعمير التابع للبعثة من القيام حتى بأدنى خطوات التحقق هذه أثناء مرحلة التعيين. وكان فحص السجلات العامة سيكشف عن إفلاس شركة السيد تروتشيلر "TAU International" التي زعم أنها تستخدم نحو ١٦٠ مهندسا.

٣٥ - وتبين لمكتب خدمات الرقابة الداخلية أن البعثة أقدمت على تعيين شخص يبلغ من العمر ٣٣ سنة، في وظيفة من وظائف الرتب العليا دون أن تقوم بأي فحص لخلفيته أو

أسانيد. وخلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن هذا يشير إلى تدهور كبير ومثير للجزع بشأن التحلي باليقظة الواجبة فيما يتعلق بالموارد البشرية. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الضرورة لا تخفف من هذا ولا كون الوكالة الأوروبية للإنشاء والتعمير وليس البعثة هي التي موّلت العقد. فالبعثة غير مستثناة لا بموجب القانون أو الاعتبارات السياسية من إجراء عملية التحقق الخاصة بما فيما يتعلق بطلبات الحصول على وظائف، ويكون ذلك مهماً بوجه خاص بالنسبة لوظيفة من الوظائف العليا كتلك التي شغلها ذلك الموظف المختال. وعوضاً عن ذلك لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن السيد تروتشيلر كان على معرفة بمدير البرنامج في عنصر التعمير التابع للبعثة، وعلى صلة به، وقد أكد لمحقق مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه عجل بتعيين الموظف الأقدم وما أعقب ذلك من تعيينه بسرعة كرئيس مشارك لإدارة المرافق العامة ورئيس مجلس الإشراف على شركة كوسوفو للطاقة.

٣٦ - على أن ما يثير القلق بصورة أكبر هو الافتقار البين للإشراف من جانب إدارة العنصر الرابع، التي أتاحت حدوث حالات إساءة استخدام السلطة التي جرى تفصيلها في هذا التقرير. فهذا الشخص لم تناط به فحسب سلطة غير مقيدة، ولكنه لم يستدع ليسأل عن حالات فشله في إدارة مسؤولياته التي أسفرت عن السماح له فعلاً بالسرقة.

### استرداد الأصول

٣٧ - جرى تأمين واسترداد الأموال التي سرقها السيد تروتشيلر في مرحلتين. وتتمثل الأولى في أن مصرف جيسك Jyske عمد إلى عكس مسار الأموال المتبقية المحوالة من حساب السيد تروتشيلر المصرفي في مصرف جبل طارق، إلى حسابه الخارجي في بليرز. وقد تم هذا من خلال الإجراءات الداخلية في المصرف، والمتعلقة بالتحويلات النقدية الكبيرة إلى المؤسسات المصرفية "الخارجية". وهذا جزء من الخبرة المهنية المتوفرة في مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ولولا حدوث هذا التدخل الأخير من جانب المصرف، لكان من المستحيل تقريباً استرداد الأصول من بليرز. وفي المرحلة الثانية، وبتوجيه من مكتب خدمات الرقابة الداخلية، حوّلت الأموال المتبقية برقياً إلى حساب ميزانية كوسوفو الموحد في فرانكفورت بألمانيا.

### التعاون الدولي والتعاون بين المنظمات

٣٨ - يغتنم مكتب خدمات الرقابة الداخلية هذه الفرصة ليشير مع عميق التقدير إلى التعاون الذي أبداه المكتب الأوروبي لمكافحة الغش ومكتب المدعي العام في بوخوم، بألمانيا، وشرطة جبل طارق الملكية، والسلطات المصرفية وغيرها في جبل طارق. وكان هذا الجهد



المشترك مثاليا وضروريا لحل هذه المسألة بصورة ناجحة ولحماية المصالح المالية للاتحاد الأوروبي وشركة كوسوفو للطاقة، وكوسوفو والأمم المتحدة - وقد تم كل ذلك في غضون فترة بلغت ١٢ شهرا تقريبا.

## خامسا - التوصيات

٣٩ - صدرت إدانة جنائية بحق السيد تروتشيلر بالفعل؛ إلا أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يقدم إضافة إلى ذلك التوصيات التالية.

### التوصية ١

نظرا لاسترداد معظم الأموال المسروقة من خلال التحقيق يتعين أن يتخذ العنصر الرابع (التعمير) الذي يديره الاتحاد الأوروبي والتابع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تدابير علاجية قانونية ضد الموظف الذي خلف الموظف الأقدم من أجل استرداد المبلغ الذي حوّل إليه وقدره ٢٠٠ ٠٠٠ دولار (التوصية رقم IV O2/195/01).

رد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو  
ذُكر في الفقرة ٢٠ من التقرير أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والمكتب الأوروبي لمكافحة الغش يدرسان بمساعدة مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومستشار خارجي يعمل في كندا خيارات تشمل، في جملة أمور، رفع قضية مدنية وقضية جنائية لدى المحكمة. وقد أذن العنصر الرابع بتخصيص مبلغ ٥ ٠٠٠ يورو للأتعاب القانونية لهذا الغرض، إلا أن الجهود الرامية إلى استرجاع هذا المبلغ عن طريق التعاون الطوعي من جانب الخليفة لم تحرز نتائج.

وفي ضوء التطورات المذكورة آنفا سوف يعمل مكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة على إعادة الاتصال بالمستشار القانوني الموجود في كندا من أجل الحصول على تقرير عن أعماله باسم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وسوف يتيح التقرير لمكتب الشؤون القانونية دراسة وتحديد إمكانية متابعة الخيارات القانونية المتاحة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في المحاكم الكندية. وسوف يستدعي أي إجراء آخر يشمل رفع إجراءات قانونية في المحاكم المدنية بكندا إجراءات مشاورات مسبقة مع مكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة في ضوء الآثار المالية والآثار المتعلقة بموارد قوة العمل.

### تعليقات مكتب خدمات الرقابة الداخلية

ذكر المكتب الأوروبي لمكافحة الغش أن قرابة ١٢٠.٠٠٠ دولار من مبلغ إجماليه ٢٠٠.٠٠٠ دولار قد تم استردادها بالفعل. وفضلا عن ذلك، يواصل المستشار القانوني في كندا تقديم المساعدة في حدود مبلغ الـ ٥.٠٠٠ يورو لاسترداد المبلغ المتبقي. ولن يتخذ قرار بشأن سبل الانتصاف القانونية دون التشاور مع العنصر الرابع التابع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وإدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة في نيويورك وسوف يستند ذلك إلى نتائج التحقيق الجاري في كندا بواسطة المستشار القانوني.

### التوصية ٢

ينبغي أن يتخذ العنصر الرابع (التعمير) التابع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إجراء قانونيا لاسترداد مبلغ ١٣٠.٠٠٠ يورو من الشركة الاسكتلندية للطاقة الكهربائية أو من فروعها نظرا لقيام الموظف الأقدم بتحويل هذا المبلغ إليها بشكل غير ملائم (التوصية رقم IVO2/195/02).

### رد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

سوف يتشاور المكتب الأوروبي لمكافحة الغش مع مكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة كما سيقدم اقتراحا بعد ذلك لاتخاذ إجراء لاسترداد المبلغ المعني بعد الحصول على المستندات الأساسية اللازمة من العنصر الرابع. وسوف يقدم طلب أولي لاستعادة المبلغ المعني إلى الشركة الاسكتلندية للطاقة الكهربائية. وإذا لم ينجح هذا المسعى فسوف يتعين التماس خدمات المستشار القانوني في المملكة المتحدة لمتابعة المسألة في المحاكم بالنيابة عن وكالة كوسوفو الاستثمارية - وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ومرة أخرى ينبغي أن توضع في الاعتبار التام الآثار المالية والآثار المتعلقة بالموارد من قوة العمل.

### التوصية ٣

ينبغي أن يدرس العنصر الرابع (التعمير) الذي يديره الاتحاد الأوروبي والتابع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو اتخاذ إجراء مدني ضد السيد تروتشيلر بسبب التدليس والتضليل الذي مارسه في تقديم مؤهلاته لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وقد أدى هذا العمل التدليسي إلى أن تقوم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بتعيينه في مستوى يتجاوز مؤهلاته الفعلية ودفع أجور واستحقاقات تزيد بكثير عن المبلغ الذي كان يستحقه لو قدم معلومات صحيحة في طلبه (التوصية رقم IV O2/195/03).

رد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

الغرض من أي قضية مدنية هو استرداد الأجور والاستحقاقات الزائدة المدفوعة للسيد تروتشيل نتيجة للتدليس. فقد عُيِّن السيد تروتشيل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ وظل في هذه الوظيفة افتراضاً حتى آذار/مارس ٢٠٠٢ أي لفترة ٢٧ شهراً. ويثور التساؤل عما إذا كانت القضية المدنية هي السبيل الملائم مع الوضع في الاعتبار للموارد المالية والموارد من قوة العمل التي ستنشأ الحاجة إليها لاسترداد الأجور والاستحقاقات الزائدة المدفوعة نتيجة للتدليس والتضليل في حد ذاته في ضوء عدم وجود قضية وجيهة.

وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن العنصر الرابع قد أهمل لعدم فحصه لمؤهلات السيد تروتشيل قبل تعيينه وسمح باستمرار الحالة لفترة ٢٧ شهراً دون بذل أي جهد للتأكد من المؤهلات المدعى بها (انظر التوصية رقم ٦).

#### التوصية ٤

في ضوء المشاكل الحادة والمستمرة نتيجة النقص في الطاقة في كوسوفو كان يتعين لبيع ما يسمى بالفائض من الطاقة أن يبين للإدارة العليا للعنصر الرابع وجود مخالفات جسيمة في عمليات شركة كوسوفو للطاقة. ويتعين أن يراجع العنصر الرابع (التعمير) الذي يديره الاتحاد الأوروبي آليات الرقابة المتعلقة بصاردات وواردات طاقة شركة كوسوفو للطاقة. كما ينبغي أن تتخذ تدابير فعالة لتحسين الرقابة على المدفوعات والمبيعات الحالية والمستقبلية. ويتعين عليه أيضاً أن يبين إجراء شفافاً لتعيين الموظفين الدوليين المأذون لهم بتمثيل شركة كوسوفو للطاقة مع العملاء الصربيين والعملاء الأجانب الآخرين (التوصية رقم IVO2/195/04).

#### التوصية ٥

استناداً إلى نتائج هذا التحقيق والنتائج الأولية لمراجعة الحسابات الخاصة التي أذن بها الاتحاد الأوروبي لأنشطة العنصر الرابع التابع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو يتعين أن تطلب البعثة من المكتب الأوروبي لمكافحة الغش النظر في إجراء استعراض منتظم لأنشطة التعمير في كوسوفو من أجل تحديد أية أنشطة فساد أخرى (التوصية رقم IVO2/195/05).

#### التوصية ٦

يتعين أن يحدد عنصر التعمير التابع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على وجه السرعة الإجراءات التنظيمية والإدارية الخطية المعيارية فيما يتعلق بشؤون الموظفين

والمالية. وسوف يشمل ذلك الفحص الفعال والدقيق للمرشحين للتأكد من استيفائهم للمؤهلات اللازمة لرتب التعيين وللتأكد من كشف الذين يقدمون معلومات غير صحيحة وإبعادهم قبل النظر في تعيينهم (التوصية رقم IVO2-195-06).

رد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

ورد في التوصية ٦ أنه يتعين أن يبين العنصر الرابع وعلى وجه السرعة الإجراءات التنظيمية والإدارية الخطية المعيارية للوظائف المتعلقة بالموظفين والشؤون المالية. وورد في التوصية كذلك أنه يتعين أن يشمل ذلك الفحص الدقيق للمرشحين للتعيين من استيفائهم للمؤهلات المطلوبة لرتب التعيين ولضمان كشف الأشخاص الذين يقدمون معلومات غير صحيحة وإبعادهم من النظر في تعيينهم. ولضمان قيام الأشخاص المؤهلين فقط بأداء الوظائف ذات الأهمية الحيوية لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو يتعين أن يتم التنسيق لتعيين كبار موظفي الإدارة مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام.

#### التوصية ٧

ينبغي أن تجري إدارة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو استعراضا عاجلا لعمليات العنصر الرابع لضمان تنفيذ الضوابط الإشرافية والإدارية الملائمة (التوصية رقم IVO2/195/07).

(توقيع) ديليب ناير

وكيل الأمين العام

لخدمات الرقابة الداخلية

الحواشي

(١) انظر القرارات ٢١٨/٤٨ بء، المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، و ٢٤٤/٥٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

(٢) بالنظر إلى مشاكل التزويد بالكهرباء التي ما زالت كوسوفو تعاني منها، لا يستطيع مكتب خدمات الرقابة الداخلية القول إن الكهرباء كانت في الحقيقة زائدة على الاحتياجات. بل هذه مجرد ملاحظة بأن بيع الكهرباء تم استنادا إلى ما خلصت إليه شركة كوسوفو للطاقة.